

بيان

محكمة أمن الدولة الاستثنائية تعقد جلسة جديدة لمحاكمة [نشطاء سياسيين ومعتقلين سابقين من حزب العمل الشيوعي]

علمت لجان الدفاع عن المحرريات الديمقراطيات وحقوق الإنسان في سورية ، أن محكمة أمن الدولة العليا بدمشق (وهي محكمة استثنائية تفتقر لأبسط معايير المحاكم العادلة) عقدت يوم 31/10/2010 جلسة جديدة لمحاكمة كل من عيسى عباس - أحمد النيحاوي - غسان حسن - توفيق عمران بتهمة الانتماء إلى جمعية سورية بقصد تغيير كيان الدولة الاقتصادي والاجتماعي سنداً للمادة 306 من قانون العقوبات السوري، وأجلت الجلسة إلى 6/12/2010 للدفاع بعد أن تقدمت النيابة العامة بمقابلتها وتركت الأمر إلى هيئة المحكمة .

وبحسب المعلومات ، أن الجلسة شهدت جلسة حضوراً كثيفاً لأصدقاء المعتقلين وممثلي بعض دبلوماسيّة غربيّة معتمدة بدمشق ، ولم تسمح لهم هيئة المحكمة لهم بالدخول وسمحت لمحامي الدفاع بلقاء موكلיהם لمدة ثلاثة دقائق فقط .

يذكر أنه بتاريخ يوم الخميس 21/5/2009 أقدمت دورية أمنية من فرع الأمن السياسي في محافظة حماه، على مداهمة منزل الماشط توقيع ران في المصورة

محافظة

حماده

وقد اقامت

باختقال المواطنين المتالية أسمائهم

وذلك

دون

مذكرة

قانونية

وهي

:

احسن زهرة (أبو عصام) تولد المسلمين لعام 1946، أحدها حرة. يعاني من **عدة أمراض معتقل سياسي سابق بتهمة الانتماء لحزب العمل الشيوعي في سوريا ما بين عام 1978 - 1980** وكان قد أفرج عنه مؤخرًا بسبب مرض عضال بـموجب العفو الرئاسي وفق المرسوم رقم 22 المقاضي بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل 23-2-2010.

2. عباس عباس (أبو حسين) من مواليد عام 1945، أحدها حرة، ولديه ثلاثة أطفال صغار، ولا يوجد أي معيل لعائلة غيره، وهو معتقل سياسي سابق منذ عام 1978 - 1980 بتهمة الانتماء لرابطة العمل الشيوعي وما 1997 بتهمة الانتماء لحزب العمل الشيوعي في سوريا.

أحمد يوسف المنحاوي من أهالي و سكان منطقة المغاب المتابعة لمحافظة حماه من مواليد 1963، متزوج ولديه ثلاثة أولاد، وهو المعيل الوحيد لأسرته، أحدها حرة، معتقل سياسي سابق لمدة 8 سنوات بتهمة الانتماء لحزب العمل الشيوعي في سوريا.

4. غسان حسن عمران من مواليد 1967 من أهالي و سكان منطقة مصياف المتابعة لمحافظة حماه، ولديه طفلين، عمل حر، وهو المعيل الوحيد لأسرته معتقل سياسي سابق بتهمة الانتماء لحزب العمل الشيوعي في سوريا.

5. توفيق عمران من مواليد 1950 مقيم في المصياف، ولديه ستة أولاد، عمل حر، وهو المعيل الوحيد لأسرته، معتقل سياسي سابق بتهمة الانتماء لحزب العمل الشيوعي في سوريا

إننا في لجان الدفاع عن المحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا إذ ندين واستمرار اعتقالهم، فإننا ندين وبشدة إحالتهم للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة الاستثنائية التي أحدثت بموجب المرسوم التشريعي رقم 47 تاريخ 2831968، ونطالب السلطات المسورية بالكف عن إحالة المواطنين السوريين إلى محكمة أمن الدولة بموجب الصلاحيات الاستثنائية التي منحت لهذه المحكمة سندًا لحالة الطوارئ المباطلة دستوراً وقانوناً، ونبدي قلقنا البالغ من استمرار هذه الآليات التي تمارس في القضاء و التي تحمل دلالات واضحة على عدم استقلاليته وحياديته وتعيشه للأجهزة التنفيذية، مما يشكل استمرا را في انتهاك السلطة السورية للحريات الأساسية واستقلال القضاء التي يضمنهما الدستور السوري والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي وقعت وصادقت عليها الحكومة السورية، وتحديداً المادة 4 والمادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي صادقت عليه سوريا 1241969 ودخل حيز التنفيذ بتاريخ 1251969

كما ذكر السلطات السورية أن هذه الإجراءات تصطدم أيضاً بتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بدورتها الرابعة والثمانين ، تموز 2005 ، وتحديد الفقرة السادسة بشأن عدم التقيد بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أثناء حالة الطوارئ (المادة 4) وبكماله هذه الحقوق ومن بينها المواد 9 و 14 و 19 و 22 ، والفقرة العاشرة التي تبدي القلق بشأن عدم اتفاق إجراءات هذه المحكمة مع المادة 14 من العهد.

وإننا في لـ د.ح إذ نستنكر التهم الموجهة لهم، فإننا نطالب السلطات السورية بحفظ المدعى وإسقاط التهم الموجهة إليهم والإفراج المفوري عنهم، وكذلك الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ، ووقف العمل بالمحاكم الاستثنائية غير الدستورية ، وتنفيذ التوصيات المقررة ضمن الهيئات التابعة لمعاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية والمقاء بالتزاماتها الدولية بموجب تصديقها على المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان

دمشق 1112010

لجان الدفاع عن المحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا

مكتب الأمانة

